دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية

أ. موزاي بلال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تبسة

ملخص:

لقد طرح ظهور المجتمع المدني في البلدان العربية كفاعل في الساحة بالخصوص مع بداية التسعينيات العديد من الالتباسات، خاصة ما تعلق منها بطبيعة بنيته وطرق اشتغاله، ما جعل الباحثين ينقسمون حول خصائصه وكذا العمق التاريخي الذي أفرزه من قبيل امتداده إلى البيئة العربية الإسلامية، أو أنه لا يعدو أن يكون مفهوما دخيلا وافدا من الغرب بكل حمولته التي راكمها هناك بداية من القرن الخامس عشر إلى اللحظة الراهنة، وهي الحجة التي لطالما استعملها الأنصار الرافضون لهذه الفكرة بحجة استحالة استحداث المفهوم كما عُرف في الغرب، على اعتبار أن المفهوم واقعة سوسيوثقافية وسياسية لا يمكن استنساخها إلا بهجانة.

ولعل أحد هذه النماذج التي تعبر بشكل صريح عن ما سبق قوله (المملكة المغربية)، أين برز هذا المفهوم بقوة كأحد إفرازات التحولات التي عاشتها المملكة بداية التسعينيات (أزمة اقتصادية اجتماعية وحتى سياسية)، ما حتم على الملك الحسن الثاني استدعاؤه لإشراكه في تفعيل المسار التنموي، إشراك طرح العديد من الإشكالات، ولازال رغم ما تحقق من حصيلة ايجابية ناجمة عنه بالمقابل. لهذا تأتي هذه الدراسة للبحث في حدود ومجالات هذا الشراكة بغية فهم أكثر لخصوصية الدور التي تلعبه جمعياته ونقاباته على اختلافها خاصة على مستوى التنمية الديمقراطية التي يعيش المغرب الأقصى مخاض المرحلة الانتقالية فيها.

Abstract :

This Study set out to illustrate how the civil society Moroccan increased in the last years as a new factor according to the importance role which it plays beside the state, we try to recognize the real role which civil society Moroccan plays in the process of democratic transition, by following this steps :

-We focus on explaining and analyzing the relationship between civil society and political system of morocco, by showing the reality of civil society in morocco

- To understand the fact of the democratic transition in this country we examined the changes that happened in the strategies of integration that the system use it to face this organizations.

مقدمة

لقد أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزا لا بأس به من النقاشات الفكرية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، أين عرف انبعاثه متصلة مع جملة التحولات التي شهدتها دول أوروبا الشرقية من خلال الأدوار التي لعبها، والتي سمحت له بأن يصبح كمؤشر لرصد الوضعيات الديمقراطية في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها أو المتخلفة.

و على اعتبار المملكة المغربية جزءا من المنتظم الدولي الذي يسير باتجاه تعزيز الديمقراطية كنظام للحكم، فقد عمدت إلى مباشرة مجموعة من الإصلاحات الدستورية بداية التسعينيات، والتي كان لمنظمات المجتمع المدني المغربي الحظ الكبير منها، ولعل هذا ما يفسر الترسانة الكبيرة من الجمعيات الجديدة التي ظهرت دفعة واحدة في هذه الفترة، إلا أن هذه الإرادة السياسية للمؤسسة الملكية في الانفتاح على الفواعل الأخرى لم تكن نتاج ما ذكرناه سابقا فقط، على اعتبار أن المملكة كانت قد شهدت في هذه الفترة أزمة اقتصادية انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ما استدعى بدوره إشراك منظمات المجتمع المدني للتخفيف من آثار الأزمة، وتأمين انتقال العرش الملكي بطريقة سلمية تكرس الدور التاريخي للمؤسسة الملكية وسموها .

و تأتي دراستنا هذه للكشف عن حيثيات نشأة المجتمع المدني المغربي، وهل كان تشجيع الدولة لظهوره على الساحة نتاج عن إرادة سياسية خالصة تجسدها الرغبة في دفع التحول الديمقراطي الحقيقي، الذي من شأنه أن يسمح للمجتمع المدني أن يكون طرفا وشريكا أساسيا في صناعة القرار السياسي، أم أن دوره هذا سيقتصر على المسائل القانونية كمحاولة لتجديد شرعية النظام المهترئة.

وفي خضم هذا نطرح إشكالية دراستنا كالآتي: **ماهي الخصوصية التي يطرحها المجتمع المدني المغربي في تفاعله مع النظام السياسي؟ والى أي حد هو مؤثر في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة؟.**

وعليه سنحاول الاقتراب من هذه الإشكالية انطلاقا من تناولنا للعناصر الآتية:

أولا -تعريف مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالعملية الديمقراطية.

ثانيا -هيكلة منظمات المجتمع المدني المغربي وعلاقته بالنظام السياسي.

ثالثا -ميتودولوجية عمل المجتمع المدني بالمغرب.

رابعا -تقييم دور المجتمع المدني المغربي في البناء الديمقراطي.

أولا -تعريف المجتمع المدني و علاقته بالعملية الديمقراطية

1 -تحديد وضبط المفهوم لغويا و اصطلاحيا

-المجتمع المدني لغـــة:

على الرغم من اعتماد اصطلاح " **المجتمع**" ابتداءً من الفكر الإغريقي، إلا أن اصطلاح "**المجتمع المدني**" ظل غائبا عن الاستخدامات في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، باستثناء استعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسيطة حين ظهر مفهوم المجتمع المدني" **Sociétas Civilis** " كتسمية مقابلة للكنيسة "**Eaclesiastica Sociétas** "، وسبب هذا الغياب هو أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية "[1]. هذا الغياب كان له الأثر البارز في إغفال العديد من المعاجم والموسوعات لهذا المصطلح، فنجد مثلا أن موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح **Civil society** مع أن كلمة **Civil** تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح **Civil Disobedience** بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية"[2]. هذا يعني عدم تعرض المؤلفين حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الانفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني" 3".

أما معجم الفكر الحديث، فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني، وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الاجتماعية المفاهيم التالية: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني،

القانون المدني، الحقوق المدنية، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق إلى المجتمع المدني.

كما ورد في معجم أكسفورد مصطلح المدني **Civil**، الذي يعني الدلالات التالية:

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.
- متمدن، يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.
- مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف"[4]".

وعلى العموم، فإن المدلولات التي أعطيت لاصطلاح " **المدني**" في هذا المعجم تتجه أكثر إلى جعل هذا المفهوم مرادفا للتمدن والمواطنة والاستقامة، وهي عناصر ضرورية لتكوينات المجتمع المدني في عصرنا الحالي"[5]".

و يطرح اصطلاح " **المجتمع المدني**" إشكالية مفهومه، وهذا عندما يتعلق الأمر بترجمته إلى اللغة العربية، ففي الوقت الذي نلاحظ فيه انسجاما لغويا في الاشتقاقات الخاصة بهذا المصطلح في اللغة اللاتينية والأنجلو سكسونية (**Citoyenneté/ Cité/ Civil/ Civic**)، فإن الأمر يختلف في اللغة العربية، فإذا كانت الأدبيات السياسية التراثية حافلة بمصطلحات مثل المدينة والمدنية، فإن مصطلحا كالمواطنة المستعمل كمرادف للاشتقاق اللاتيني(**Citoyenneté**) لا علاقة له بمفهوم "**المدينة**" أو "**المدني**"، فمفهوم المواطنية في التعبير العربي يأخذ مفهوم الوطن كأساس للاشتقاق، كما أن مفهوم الوطن في المرجعية اللغوية والثقافية العربية يرتبط أكثر بمفهوم الدولة القطرية بعد خروج الاستعمار من العالم العربي"[6]". هذا الالتباس الذي هو جزء فقط من الإشكاليات التي يطرحها المفهوم على مستوى الفكر العربي كما هو معروف، دفع بالعديد من الباحثين إلى إيجاد تسمية أخرى له اصطلحوا على تسميتها" **بالمجتمع الأهلي**".

- المجتمع المدني اصطلاحا:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد، وذلك راجع إلى اختلاف في المرجعيات الثقافية التاريخية الفكرية والإيديولوجية المتباينة، لكن يمكن إعطاء بعض المفاهيم التي تحمل

دلالات يمكن القول بأنها مشتركة بين أغلب التعاريف، ومن بين أهم هذه التعاريف، تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

-"مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية"[7].

-عرفه **عبد الغفار شكر** بأنه" مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[8].

-ويرى الأستاذ **محمد عابد الجابري**، أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي "مؤسسات طبيعية"، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة"[9].

و بناء على ما سبق، يمكن القول: " بأن المجتمع المدني يتكون من بنية **مؤسسية / تنظيمية** تظم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية **قيمية/ ثقافية** تجسد القيم السالفة الذكر، وإلى **بنية اقتصادية/ اجتماعية** ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية **سياسية/ قانونية** تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا"[10].

على هذا النحو ومن خلال جميع العناصر موضع الاتفاق بين مختلف التوجهات المختلفة والمتعددة لمفهوم المجتمع المدني، فإن تحديد المفهوم بشكل **إجرائي** يصبح ضرورة منهجية وخطوة أولى لتأصيل المفهوم وضبطه على المستوى النظري، وكذا لاعتماده كمقياس ومؤشر في دراستنا هذه.

يحدد المجتمع المدني على نحو **إجرائي** بأنه" جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، (أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية)"[11].

2 -علاقة مفهوم المجتمع المدني بالديمقراطية

مما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره انطلاقا من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماته، على اعتبار أنها تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة، وتسعى دائما لتنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة تكون سلمية ومنظمة، فهي من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة، ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة"[12]. فالصلة بين المجتمع المدني والديمقراطية واضحة ومنطقية، بالنظر إلى أنهما يحملان نفس الأساس المعياري، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، أما المجتمع المدني فهو شكل من أشكال التنظيم والتعبير داخل الدول الديمقراطية، ويتركز مجال فعله الحقيقي في تنظيم العلاقات

بين السلطة السياسية والمواطن"[13]. وعليه يمكن القول أن الديمقراطية ما هي إلا عملية تطورية تعكس حركة تطور المجتمع بأسره.

إذن فالعلاقة التي تحكم المفهومين هي علاقة متبادلة، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتحمل إلغاء الآخر، بمعنى آخر فهما متكاملين وليسا متنافسين، وقد تأتي أولوية الديمقراطية في كونها من يوفر البيئة المؤسسية (الحكومة الدستورية الديمقراطية) من أجل بناء مجتمع مدني معاصر هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وجود منظمات المجتمع المدني ليس دليلا على القول بوجود أو عدم وجود الديمقراطية، ففي السعودية مثلا، تنموا هذه المؤسسات (عند اعتبار مؤسسات الأعمال جزءا منه) في غياب الديمقراطية، بينما تتصف الديمقراطية في اليابان بضعف المجتمع المدني"[14].

إن مؤسسات المجتمع المدني تعمل كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة، وهذا ما يكسبها أهمية كبرى ويجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية، إذ لا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دونه، بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتطور وتنموا وأن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي"[15]. فالقيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، فإذا كانت المؤسسات الحكومية تعبر عن التنافس الموجود بين القوى السياسية، فمؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي تجري عبرها عملية التنافس، مما يجعلها تمثل العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية"[16]. فمؤسسات المجتمع المدني على مستوى العملية الديمقراطية ليست سوى الأدوات التي تستخدم من طرف قواها الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني المعبرة حقيقة عن مختلف المصالح المتمايزة والمتنافسة على مستوى المجتمع وتمثيلها فعليا.

مما سبق يتضح بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مؤسسية مناسبة لتطور المجتمع المدني، لكن وجود الديمقراطية مع غياب للمجتمع المدني يكون مسارها باتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة **Top- Down** ومع توفر المجتمع المدني يكتمل الخط الثاني من الأسفل إلى القمة **Botton- Up**، وبهذا فقط يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي تسير وفق خطين متكاملين.

ثانيا -هيكلة منظمات المجتمع المدني المغربي وعلاقتها بالنظام السياسي

1 -بنية المجتمع المدني المغربي

لقد ساهمت التحولات التي عرفها المغرب بداية التسعينيات، في بروز ترسانة جديدة من الجمعيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الحقوقية والثقافية، وما ساعد على تبلورها أكثر تراجع وتقلص أدوار الدولة في هاته الميادين، فكان ظهورها ضرورة حتمية لملء الفراغ الذي خلفته الدولة كما يقول الدكتور حسن قرنفل، وقد قدر عددها حسب إحصائيات سنة 2007 والذي قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بحوالي 30000 جمعية، موزعة على الشكل التالي: (3405 جمعية تنشط في القطاع التربوي، 3226 جمعية اجتماعية، 2047 جمعية مهنية، 1291 جمعية ثقافية، 1670 جمعية فنية، 180 جمعية سياسية، 170 جمعية علمية. بالإضافة إلى كل من الجمعيات الحقوقية والنسائية وكذا الجهوية التي تفتقد إلى إحصائيات مضبوطة"[17]. ليعرف عددها ارتفاعا محسوسا في الآونة الأخيرة وذلك حسب آخر الإحصائيات الرسمية، حيث أكدت دراسة لوزارة التخطيط أن عدد الجمعيات بالمغرب بلغ ما مجموعه 44000 و771 جمعية مع سنة 2012 "[18].

وبناءً على ما اتفق أغلب الباحثين عليه بشأن مكونات المجتمع المدني عامة، يمكن القول أن أهم تنظيمات المجتمع المدني المغربي لا تخرج من دائرة الجمعيات التالية: (النقابات، جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الجهوية، الجمعيات النسائية، الجمعيات الثقافية الأمازيغية، الجمعيات الاجتماعية والتطوعية، الحركات الاجتماعية).

أ -النقابات المهنية:

لقد جاء أول تشريع يتعلق بالنقابات في المغرب مع سنة 1936، إلا أنه كان يمنع المغاربة من الانتماء النقابي، على اعتبار أنه يقتصر فقط على الأوروبيين، بل وصدر ظهير آخر بتاريخ 24 جوان 1938 يحدد عقوبات رادعة للمغاربة الذين ينخرطون في نقابة ما، وقد تواصل العمل بهذا التشريع إلى غاية إصدار ظهير 12 سبتمبر 1955، والذي نص صراحة على السماح للمغاربة بالانتماء النقابي "[19]. هذا الحق الذي سيتم تنظيمه بمقتضى الظهير الصادر في 16 جوان 1957، والذي لا زال ساري المفعول إلى

يومنا هذا، والذي سمح ببروز عدة نقابات مهنية، لعل أهمها: المركزية النقابية المغربية، الاتحاد المغربي للشغل، الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

و على العموم، يمكن القول بأن ظروف نشأة الحركة النقابية بالمغرب، وارتباطها تارة بهدف الاستقلال أو من حيث بعد مطالبها الاجتماعية المرتبطة مباشرة بالديمقراطية تارة أخرى، يوحي بأن الحركة النقابية المغربية قد وضعت لنفسها أهدافا سياسية منذ ولادتها، وهي السمة التي ستطبع مسيرتها طيلة العقود القادمة.

ب -الجمعيـات

-جمعيات حقوق الإنسان:

وهي جمعيات تضع على عاتقها عبئ الدفاع عن حقوق الإنسان بهدف صيانة كرامته وحقوقه، والتبشير بمبادئ حقوق الإنسان ونشرها عن طريق تنمية الحس الحقوقي، وفي المغرب شهد بروز عدة جمعيات منذ استقلاله في هذا المجال لعل أهمها: (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، العصبة المغربية لحقوق الإنسان)"[20]. مع العلم أن أول منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب تأسست منذ سنة 1933، والتي شكلت فرع من العصبة الإنسانية تحت لواء الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان"[21].

-الجمعيات الجهوية:

وهي الجمعيات المرتبطة أساسا بجهة معينة من جهات المغرب، منها من تأسست بإيعاز من السلطة، والعضوية فيها مفتوحة فقط أمام أبناء البلدة الواحدة، والتي اصطلح على تسميتها" **بجمعيات الهضاب والسهول**"، ومنها من تأسس بمبادرات أبناء جهة معينة، وهي محدودة النطاق كجمعيات الحفاظ على التوازن المحلي، وقد ظهرت هذه الجمعيات حوالي منتصف الثمانينات، ما يميزها حضور شخصيات محسوبة على السلطة مباشرة، فجمعية رباط الفتح بالرباط رئيسها هو عبد الفتاح فرج، مدير سابق للأمانة الشخصية للملك الحسن الثاني، أما رئيس جمعية أبو الرقراق فهو محمد عواد، رئيس الديوان سابق في عهد الملك محمد السادس، ونجد أيضا جمعية الأطلس الكبير الموجودة بمراكش يترأسها محمد مديوري رئيس الحرس الملكي في عهد الحسن

الثاني...الخ، كل هذه الجمعيات وغيرها كثير لا تلعب في الحقيقة أي دور سياسي فهي تكتفي بالإهتمام بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية المحلية"[22]. ولا ترمي في حقيقة الواقع إلى تعبئة المجتمع بقدر ما تهدف إلى تجديد وتوسيع دائرة النخب المحلية، فهي لا تبحث عن المنخرطين على اعتبار أنها نتاج مجهود نخبوي لا يؤطر سوى النخب المحلية، مما يوحي مباشرة إلى استنتاج حقيقة أساسية وهي أن خلق مثل هذه الجمعيات ما هي إلا محاولة لعصرنة الممارسة الزبونية للمخزن، ناهيك عن تمتعها بصفة المنفعة العامة، وهذا منذ 22 جوان 1988 على الرغم من أن نطاق عملها جد محدود"[23].

-الجمعيات النسائية

و قد قدرت في السنوات الأخيرة بحوالي 40 جمعية نسائية، تهتم بشؤون المرأة وتكوينها وصيانة كرامتها والدفاع عن حقوقها، وانطلاقا من عنوان الجمعية والأهداف التي ترسمها وكذا الأعمال التي تقوم بها يمكن تمييز ستة نماذج من الجمعيات في هذا المجال:

أ -الجمعية الوطنية الرسمية: الاتحاد الوطني للنساء المغربيات.

ب -جمعيات ذات طابع مواساتي: جمعية المواساة، المصباح، النهضة النسائية.

ج -جمعيات ذات طابع مهني: العصبة الوطنية للنساء الموظفات بالقطاع العمومي والشبه عمومي، الجمعية المغربية فضاء الانطلاق، الجمعية المغربية للمساعدات الاجتماعية.

د -جمعيات التنمية: جمعية نساء الشبيبة بالفضاء المغاربي، لجنة النساء من أجل التنمية.

و -جمعيات الدفاع عن حقوق النساء: الجمعية المغربية لحقوق النساء، جمعية النساء التقدميات.

ه -جمعيات ذات المسلك السياسي: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، جمعية العمل النسائي، جمعية المرأة الاستقلالية"[24].

-الجمعيات الثقافية الأمازيغية

شهد المغرب سنوات (1970 -1980) ديناميكية أكاديمية حول اللغة والتراث الثقافي الأمازيغيين مهدت لنشوء العديد من الجمعيات الأمازيغية"[25]. أولها أسست سنة 1967 والتي سمت نفسها (الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي)، ومع سنة 1978 عرف العمل الجمعوي في هذا المجال ظهور(جمعية الانطلاقة الثقافية) لتليها بعدها (جمعية ثامينوت) سنة 1996 . وعلى عكس الجمعيات التي تنشط في المجالات المختلفة الأخرى، كجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الجهوية التي تم استقطاب أغلبها في مجال الأحزاب السياسية، نجد أن هذه الأخيرة لم تستطع احتواء المسألة الأمازيغية بالفعالية اللازمة"[26]. هذا التراكم الذي شهده الحقل الجمعوي في هذا الجانب توج مع التعديل الدستوري الأخير الذي عرفته المملكة بالتحديد في جوان 2011 بنص صريح في فصله الخامس " **تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء**"[27].

-الجمعيات الاجتماعية والتطوعية

هذه الجمعيات هدفها الرئيسي يكمن في تقديم خدمات اجتماعية لمساعدة الفئات المضرورة في المجتمع، بالنسبة للجمعيات الاجتماعية نجد مثلا: الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة والتربية السكانية، المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، الهلال الأحمر المغربي أما الجمعيات التطوعية فنجد مثلا: جمعية الأوراش التطوعية، جمعية الأوراش المغربية للشباب..الخ"[28].

-الحركات الاجتماعية (حركة 20 فبراير)

لقد شهدت الساحة المغربية بروز عدة حركات اجتماعية منذ بداية الاستقلال، والتي تتخذ من السلوك الاحتجاجي (**Protest Action**) العمل الرئيسي لها، إلا أن تحول شكل هذا السلوك وانتقاله من الطابع العنفي إلى الطابع السلمي لم يتم سوى مع منتصف التسعينات، بالموازاة مع الانفتاح السياسي النسبي الذي عرفه المغرب كما يقول الدكتور عبد الرحيم منار السليمي.

ولعل أهم هذه الحركات الاجتماعية التي عرفها المغرب لا تخرج من نطاق (الحركة الأمازيغية، الإسلامية، حركة اليسار المغربي)، هذه الحركات الثلاث بدورها

اجتمعت ضمن إطار واحد بفضل حركة 20 فبراير _ والتي ظهرت بدورها بفعل رياح التغيير أو ما سمي "**بالربيع العربي**"، الذي انطلقت شرارته بداية من تونس، والتي تتأسس على ثلاثة أسس رئيسية: "[29]"

1 -حركة مدنية جامعة لكل التيارات الاجتماعية للمجتمع المغربي، فهي ليست منحازة لإيديولوجيات معينة.

2 -حركة ديمقراطية ناظمة للاختلاف جاعلة سقف الدستور الديمقراطي المؤسس على السيادة الشعبية الهدف الأساسي لمسارها.

3 -حركة سلمية موحدة صاهرة لكل الاختلافات الجهوية والإقليمية وكذا الفئوية والطبقية.

هذه الأسس ساهمت في خلق قاعدة شعبية واسعة لها، تجلت للعيان أثناء تنظيمها للمظاهرات في يوم 20 فيفري 2011 على مستوى مختلف المدن المغربية، وهذا للمطالبة بمجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، نذكر أهمها: "[30]"

(حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية، إرساء نظام ملكية برلمانية، إقرار فصل السلطات واستقلال القضاء، دعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان، دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومحاربة الفساد....الخ).

2 -المجتمع المدني المغربي وعلاقته بالنظام السياسي (بين المواجهة والاحتواء).

لقد عرفت علاقة المجتمع المدني المغربي بالنظام السياسي عدة تقلبات، كرستها المراحل المختلفة التي مرت بها المملكة المغربية منذ الاستقلال سنة 1956 إلى يومنا هذا، إلا أنها لا تخرج عن مرحلتين أساسيتين، أخذت طابع المواجهة والعنف في البداية لتنتقل بعدها إلى شكل آخر أكثر سلما عرف بالاحتواء المنهج لكل فعاليات المجتمع المدني .

- تفاعل المجتمع المدني والنظام السياسي في ظل الأزمة

منذ تبلور الدولة المركزية في المغرب، حدثت قطيعة كبرى بين الدولة والمجتمع، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى انسلاخ الدولة من مجالها القبلي وانفصالها التدريجي عنه، لهذا فقد انعكس هذا الانفصال من خلال المواجهة التي احتدمت بين المخزن في محاولته لاختراق المجتمع القبلي وضرب استقلاليته، وبعد أن تم له ذلك اندلعت المواجهة من جديد بين المجتمع السياسي في محاولة منه لاحتواء مكونات المجتمع المدني"[31].

وقد برز أول مظهر لهذا الاستتباع مع إصدار ظهير الحريات العامة لسنة 1958، والذي يقنن كل أشكال تعبير المجتمع المدني مما سمح للسلطات المخزنية بقمع كل تمظهرات المجتمع المدني وخنق مختلف حرياته -سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين -(سواء الدينية منها وذلك من خلال إنشاء وزارة الأوقاف والتي تسهر على ضبط كل ما يتعلق بممارسات المجتمع المدني من شعائر ومعتقدات، أو السلوكية وذلك من خلال الإشراف على عدم الإخلال بالمظاهر السلوكية في الشارع العام)، وما ساعد على نجاح هذه السياسة القمعية ما يلي:

- محاولة الأحزاب السياسية أيضا لاستيعاب فعالياته المطلبية الشبابية منها والثقافية أيضا من خلال تكسير وحدتها، والعمل على إدماجها ضمن الأحزاب السياسية"[32].
- العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، مما يحول دون السماح بأية أدوار لمؤسسات المجتمع المدني.
- تفكيك النقابات والاتحادات والمنظمات وجعلها أجهزة ملحقة بالسلطة، والسيطرة الكاملة عليها أو تكوين مؤسسات بديلة عنها.
- توظيف الإعلام للتلاعب بالجمهور وقناعاته باستخدام حجج مختلفة.
- توسع الأجهزة الأمنية وإطلاق يدها في المجتمع"[33].

على ضوء ما سبق، يتضح جليا بأن المرحلة الأولى من استقلال المغرب وبالتحديد ما بين (1960 -1980)، شهدت عدة تجاذبات بين المؤسسة الملكية والمعارضة استطاع فيها الطرف الأول حسم الصراع لصالحه بفضل تجنيده للنخب المحلية التقليدية

المؤثرة (شيوخ العشائر، أعيان الأرياف والجماعات الصوفية والعائلات الحضرية البارزة)"[34]. هذا الفوز أكسب النسق السياسي المغربي استقرارا سيكون ظرفيا على اعتبار الاختلالات الاقتصادية التي سيشهدها المغرب في الفترة القادمة، والتي ستدخله في عدة أزمات اجتماعية تجعله يعيد التفكير في الأسلوب القمعي الذي انتهجه مع بداية الاستقلال حتى ولو كان ذلك بصفة نسبية غير ثابتة.

-تحول علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي

على ضوء نتائج الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات التي عاشها المغرب، بحثت السلطات العمومية نزع فتيل الأزمة بالانفتاح السوسيوسياسي في اتجاه المعارضة الحزبية والمؤسسات غير الحكومية، وبالموازاة مع تخلي الدولة عن ما هو اجتماعي، ترسخت تدريجيا حركة مطالبة ديمقراطية مجسدة في نسيج جمعوي دينامي (جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، الحقوق الثقافية، محاربة الرشوة....الخ)، حمل معه أشكالا جديدة للتعبير ولاحتلال الفضاء العام (اعتصامات، مسيرات، عرائض، إضراب عن الطعام...)"[35]. فالقوى الاجتماعية في هذه الفترة بدأت تتجاوز الفضاء العام (فاعلين سياسيين) إلى الفضاء العام غير التعاقدي، فهذه الفترة عرفت بداية الحديث عن "استراتيجية استعمال الشارع العام"، بالإضافة إلى ذلك عمد النسيج الجمعوي إلى ابتكار آليات جديدة للتعامل مع القضايا العامة مثل: تكوين جمعيات نشر الوعي بالمواطنة أو خلق جمعيات تسهر على وضع برامج استشرافية للبلاد مع ظهور ما يسمى بالخطباء المستقلين على الصعيد الديني"[36].

وأمام هذا الوضع، تكتلت مكونات المجتمع السياسي من جديد لتحتوي هذا الزخم المدني وتعمل على إلجام كل الفعاليات المدنية التي تطمح لتدعيم استقلاليتها، ولأن المخزن يعتبر جيدا من تاريخه، فقد اتضح له بأن الاستمرار في الاعتماد كلية على خدمات الأجهزة القمعية لا يكون محمود العواقب في الكثير من الأحيان، بل وإنه يخلق الكثير من المتاعب كما يجلب له السخط الخارجي، وهو الراغب دائما في تلميع صورته على المستوى الدولي، لهذا انتبه مهندسو السلطة إلى ضرورة إيجاد سياسات ترويضية أخرى أكثر أمانا وأقل خسائر من قبيل التدجين والمزاحمة"[37]. ولهذا ستحاول السلطة انتهاج أسلوبين في تعاملها مع حركة المجتمع المدني المغربي في إطار احتوائه، ألا وهي:

- **أولا** -خلق مجتمع مدني مضاد للمجتمع المدني الحقيقي.
- **ثانيا** -تبني خطاب المجتمع المدني (مأسسته).

مما سبق يتضح بأن سيرورة العلاقة بين النظام السياسي المغربي والمجتمع المدني، وإن انتقلت من منطق العنف إلى أفق التفاوض والتشارك، فإنها لم تخرج عن عقيدتها الهادفة للاحتواء قبل كل شيء، وبالتالي فإن تطورا مأمولا للمجتمع المدني يبقى رهين حل إيجابي لعلاقة الدولة التقليدية بالدولة الحديثة، حل من شأنه أن يفضي إلى الانتصار لهذه الأخيرة، ذلك بأن تقلبات الدولة المغربية وتأرجحها بين الدولة العصرية ومستلزماتها القانونية والإدارية والسياسية والإيديولوجية وبين الدولة السلطانية التقليدية يحجزان تطور المجتمع المدني ويكبلانه في اللحظة الراهنة"[38]، فالذي حدث هو أن بناء الدولة تم بطريقة متعالية تتعامل مع المواطنين كرعايا، ولا تعترف لهم بدور المشاركة الفعالة في الشأن العام وفي المراقبة والمحاسبة، ولتغيير هذه النظرة يستلزم إعادة النظر في مفهوم السلطة والحكم، اعتمادا على شرعية الانتخابات الحرة والشفافة، لذلك فالنضال الذي تخوضه قوى المجتمع المدني يسعى في مداه البعيد إلى تمتين الدور الفاعل للمواطن في تقرير مصيره وذلك عبر المشاركة السياسية في الشأن العام"[39].

ثالثا -ميتودولوجية عمل المجتمع المدني المغربي

اتخذت مشاركة المجتمع المدني عدة أشكال في سبيل دعم الحريات وتنمية الديمقراطية، لكنها لم تخرج من نطاق (المشاركة تارة، والمراقبة تارة أخرى، وأحيانا تصل إلى حد ابتداع مشاريع جديدة).

- **أسلوب المساهمة في عملية إتخاذ القرار**

وضمن هذا السياق نميز أسلوبين ينتهجهما المجتمع المدني المغربي أثناء مساهمته في عملية اتخاذ القرار، الأول يتمثل في ضغط مباشر للجمعيات بمفردها أو بدعم من هيئات أخرى، وذلك من أجل انتزاع مطلب ما، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في إقدام السلطات على تنظيم استشارات موسعة تشمل هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف أنواعها"[40].

وعلى العموم، فقد ساهم أسلوب التفاوض الذي انتهجه المجتمع المدني المغربي في تزايد هام للإنتاجات القانونية، فبالإضافة إلى التعديلات السابقة التي جاءت عبر نضال الحركات النسائية والحقوقية وكذا النقابية، استطاع ممثلي المجتمع المدني افتكاك العديد من الإصلاحات جاءت عبر استشارات مع الحكومة نذكر منها(القانون رقم65.99 بتاريخ 11 سبتمبر 2003 الخاص بمدونة الشغل، القانون رقم 65.00 بتاريخ21 نوفمبر 2002 الخاص بمدونة التغطية الصحية الأساسية، القانون رقم 78.00 بتاريخ3 أكتوبر 2002 الخاص بالميثاق الاجتماعي، مدونة الحريات العامة المكونة من قانون الجمعيات رقم 75.00 بتاريخ 23 جوان 2002، قانون التجمعات العمومية رقم 75.00 بتاريخ 23 جوان 2002، قانون الصحافة رقم 75.00 بتاريخ 3 أكتوبر 2002، وكذا قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04 سنة 2006)، علاوة على بروز منهجيات للاستشارة تقترب من المنظور التشاركي **Participatory Logic** كمشروع مدونة التعمير مثلا"[41]".

لكن بالرغم من الديناميكية التشاركية التي خلقها أسلوب التفاوض هذا، إلا أن ما يميز هذه العملية هو ضعف المأسسة، وغياب قواعد قانونية تضمن شفافيتها وهذا نتيجة لحداثتها وتنوعها من جهة، ومن جهة أخرى أن مرافعة هذه الحركة الجمعوية ظل موجها نحو الدولة دون أن يكون فعلا قادر على تأطير السكان الأكثر حرمانا، والحال أن دور المرافعة والسلطة المضادة لا يمكن أن يكون ذو مصداقية ومستديم، إلا إذا استمد أسسه من المطالب والحاجات المعبر عنها من طرف المواطنين المقصيين بالخصوص.

- **أسلوب مراقبة السلطات**

إذا تجاوزنا مسألة الهيكل إلى المضمون، فإن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساسا إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية مختلف تكويناته تهدف إلى أبعاد أعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بما يسمح له فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها والعمل على ضبطها وتصحيح مسارها"[42]". ما من شأنه أن يسمح بدعم الحضور القوي للمواطن، ويصون مراقبته لممثليه في شكل سهر دائم على الثقة

التي وضعها فيهم ورعاية لمدى تقاطع قراراتهم مع مصالحه وتطلعاته.

وضمن هذا السياق برزت مبادرات في المغرب تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي الذي من المفترض أن يضطلع به المجتمع المدني، نذكر منها تجربة اتحاد الجمعيات لمراقبة العملية الانتخابية سنة 2002، وتجربة جمعية المغرب للشفافية في مراقبة الفساد. و قد ضمت المبادرة العديد من التنظيمات نذكر منها" جمعيات المجال التجمعي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعية الديمقراطية لحقوق المرأة والمنظمة المغربية للشفافية جمعية آفاق"[43]. هذه الجمعيات هي جزء صغير فقط من النسيج الجمعوي الذي راقب هذه العملية والمكون من 800 جمعية وطنية، والذي اعتمد على 2825 ملاحظ تمكن من ملاحظة 3355 مكتبا ومتابعة عملية الفرز في 655 مكتب وحضور الإعلان عن النتائج داخل 275 مكتب مركزي ومتابعة أشغال 46 لجنة إقليمية للإحصاء، وقد خلصت هذه المراقبة إلى تسجيل العديد من الخروقات قبل الحملة الانتخابية وبعدها"[44]. وبالرغم من النتائج الإيجابية التي سجلتها هذه العملية فإنها مازالت محط انتقاد واختلاف في الرؤى سواء حول مأسسة المراقبة ومنحها صفة قانونية، أو ربطها بآليات متابعة قانونية.

- **أسلوب ابتداع المشاريع**

و نجد في هذا الصدد جمعيات اشتغلت على قضايا مطلبية مثل: منتدى الحقيقة والإنصاف وجمعيات أخرى عملت على بلورة مشاريع المواطنين عبر ما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكلا الصنفين إبتدع منهجيات جديدة جاءت مواكبة للملفات الجديدة التي ظهرت على الساحة، كملف العدالة الانتقالية والمشروع المجتمعي التنموي الذي جاء به الملك محمد السادس.

رابعا -تقييم دور المجتمع المدني المغربي في تعزيز البناء الديمقراطي

لقد عرفت المملكة المغربية ميلاد منظمات كثيرة للمجتمع المدني تشتغل في إطارات متعددة، تنموية، ونسائية وتربوية، يقدر عددها في آخر الإحصائيات بما يزيد عن 40 ألف جمعية، غير أنه بالرغم من هذا العدد الضخم، فإن الخبراء في هذا المجال يقدرون أن المنظمات الفاعلة منها لا تتجاوز نسبة(10 بالمئة إلى 15 بالمئة)، وأن هناك منظمات تولد وأخرى تموت باستمرار"[45].

و لتفسير نقص الفعالية هذه، سنحاول إسقاط المؤشرات الأربعة التي اعتمدها المفكر هالموت انهير(**Helmut Anheier**) على مستوى المجتمع المدني المغربي:

1 -**الهيكل**: ما هي المكونات الداخلية للمجتمع المدني؟ وفي إطار الأشخاص والتنظيم، ما هو حجمه وديناميكيته، وحسب أي معايير إجراءات هو تمثيلي؟.

2 -**المحيط**: في أي إطار سياسي سوسيواقتصادي وثقافي وقانوني يتهيكل المجتمع المدني؟.

3 -**القيم**: هل يساهم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية الإيجابية؟.

4 -**قدرة التأثير**: أي قدرة تأثير للمجتمع المدني، هل يمكن أن يساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل فعال؟."[46]

وبإسقاط المؤشرات السابقة على المجتمع المدني المغربي، يتضح لنا أننا أمام مجتمع مدني، أولا من حيث الهيكل، قد عرف قفزة كبيرة من حيث حجمه الذي يفوق (40 ألف جمعية)، إلا أن النخب المشكلة لتنظيماته جعلت من الزعامة صك ملكية لا ينتقل إلا بديمقراطية الموت أو ثقافة الانشقاق، فالرئيس الذي تنتخبه الأجهزة في البدء لإدارة الجمعية أو النقابة أو ما شابه ذلك يظل رئيسا مدى الحياة، وأعضاء المكتب المسير الذي يعملون إلى جانبه، سيظلون أيضا أعضاء في المكتب المسير ما دام الزعيم قد رضي عنهم، فالتقاعد من الفعل الجمعوي أو النقابي يظل أمرا نادر الحدوث"[47]. ثانيا من حيث المحيط والبيئة التي تشتغل فيها منظماته أين نجد المؤسسة الملكية لمحور لكل المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، والهدف من وراء السيطرة المركزية على الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع المغربي هو الحد من ظهور فاعلين سياسيين واجتماعيين مستقلين عنها يتمتعون بقوة مادية ورمزية منافسة لها يمكن أن تؤثر في القرار السياسي المركزي"[48]. وعلى هذه الشاكلة، يظهر أن الدولة تسعى إلى التحكم في جميع الفواعل، بما فيها " المجتمع المدني"، لهذا تجدها تحاول دائما تجاوز الهيئات السياسية والحقوقية بل وحتى المؤسسات المنتخبة والتعامل مباشرة مع المجتمع، وذلك لأهداف أساسية ثلاثة: "[49]

الأول -التحكم في تطور المجتمع المدني وإحتوائه.

الثاني -سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة السابقة.

الثالث -معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أعلى أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات المنتخبة.

هذه الهيمنة للمؤسسة الملكية على جميع الحقول والمقننة بالدستور (الفصل 19) من دستور 1996، والفصلين (41 -42) من دستور 2011 كان لها التأثير السلبي الكبير على فعالية المجتمع المدني المغربي في هذه السنوات الأخيرة.

وبالنسبة للمؤشر الثالث المتعلق بمدى قدرة المجتمع المدني على تفعيل القيم الاجتماعية الإيجابية، فتظل محدودة في الحالة المغربية، وهذا نتيجة استمرار الجماعات الوسيطة التقليدية بأداء أدوارها كما يقول الأستاذ "حليم بركات"، والتي تشكل القبيلة، الطائفة، القرية والحي، المجتمع المحلي أهمها، هذه الجماعات التي ساهمت في نشر قيم اجتماعية معاكسة تماما لقيم المجتمع المدني (كالزبونية، الولاء والانتهازية....)، مما ساهم في غياب تصور نسقي متكامل لمشاريع اجتماعية من طرف المجتمع المدني المغربي"[50]. على الرغم من أن هذا الأخير استطاع تجاوز مظاهر العنف والتطرف في الكثير من احتجاجاته، عبر اعتماده الحوار كلغة وقيمة اجتماعية جديدة عليه، أما بالنسبة للمؤشر الأخير الخاص برصد مدى قدرة المجتمع المدني على التأثير والمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فيمكن القول أن الجمعيات المغربية قد اضطلعت بهذه الأدوار لحظة انسحاب الدولة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أين شكلت تحالفا سياسيا مع الدولة والسلطة الملكية، هذا التحالف الذي تجسد عبر ما يسمى **"بسياسة الشراكة"**، وعبر مأسسة قانونية أو سياسية لبعض أشكال العمل التنموي (كما يظهر بشكل خاص في حالة جمعيات القروض الصغرى)، أو حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(المرصد الوطني لحقوق الطفل)، أو الخدمات الاجتماعية (مؤسسات محمد الخامس). وهو ما تمخض عنه حسب تقرير منتدى أكادير الأخير الذي انعقد يومي: 1 -2/11/2010 بمشاركة حوالي **5000** جمعية في عملية التنمية المحلية ساهمت في خلق 3400 نشاط مدر للدخل و40 ألف فرصة عمل خلال فترة(2005 -2010) "[51].

لكن ما يمكن قوله في هذا السياق، أن هذا التحالف طرح مسألة الاستقلالية إلى الواجهة خاصة بعد ظهور نوع من انحصار المطالب الجمعوية حول السياسيات الاقتصادية والاجتماعية فقط، دون التوجه لتصعيد مطالبها المندرجة ضمن التنمية الديمقراطية (كمسألة الحقوق والحريات) ما جعلها تنحرف عن سياق مسارها المفترض بها سلوكه.

فغياب مسافة بينه وبين الدولة يجعل السلطة السياسية متحكمة فيه بطريقة تجعله يتحول إلى امتداد هامشي لمؤسساتها، وليس قوة فعلية تشغل وضعا مكانيا بين نمط الدولة والبنيات الاجتماعية، وتجاوز هذا الوضع يبقى رهين تحقيق المجتمع المدني الفاصل بين النقد السياسي والمبادرات المدنية، مما يجعله يتلمس السياسة بمعنى التنمية والتوجيه والتدبير، وليس بمعنى السجال والمراهنة على دخول اللعبة السياسية من دون ضمانات قانونية"[52]. ولعل الديناميكية التي يعيشها المجتمع المدني المغربي في الآونة الأخيرة (خاصة مع حركة 20 فبراير) تندرج ضمن هذا السياق من الفعل رغم التشوهات التي تشوبها أحيانا.

وبناءً على المؤشرات السابقة، يتضح جليا لنا سبب نقص فعالية المجتمع المدني المغربي، فاجتماعها وتفاعلها مع بعضها البعض سلبيا أفرز لنا مجتمعا مدنيا نخبويا (لا زال مسألة نخبة)، ولم يتجذر بعد ليصبح واقعا جماعيا على الرغم من كل الإنجازات التي حققها خاصة على الصعيد الحقوقي، أين استطاع تحقيق مطالب كانت إلى وقت قريب حكرا على الأحزاب السياسية فقط (المطالبة بتعديل مدونة الأسرة، مدونة الشغل، هيئة الإنصاف والمصالحة، ترسيم اللغة الأمازيغية مع الدستور الجديد 2011)، هذا الأخير الذي جاء كمخاض لتحركات حركة 20 فبراير على وجه رئيسي، وعليه يمكن القول أن مسألة تحقيق فعالية أكبر تبقى رهينة تجاوز العراقيل السابقة والاستفادة من مساحة الحرية والصلاحيات التي أعطيت له بموجب الدستور الجديد، فالحقوق المنصوص عليها في الدستور تضيع إذا لم تجسد وتمارس ميدانيا كما هو معروف.

خاتمـــة

إن اكتساب مفهوم "**المجتمع المدني** " أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة مرده بالأساس إلى الأدوار والوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها، إلا أن هذه الأدوار تبقى رهينة الركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها، وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتحرك على مستواها بكل ما تحمله هذه البنية من خصوصية وضوابط معينة، فالسياق الذي برزت فيه منظمات المجتمع المدني المغربي هو سياق الدولة المأزومة، أفرز لنا بدوره مجتمعا مدنيا مأزوما، فهو امتداد لهذه الدولة، إذ ولد بفعل الانكسارات التي عرفتها مما جعل منه مولودا معطوبا، فعلى العكس عن ما حدث في الغرب، والذي عرف ظهوره سيرورة تطور ونضج طبيعية، أفضى في الأخير إلى تشكل مجتمع مدني قوي ومبادر ومستقل عن السلطة، جاء تشكل المجتمع المدني في أغلب البلدان العربية -ومن بينها المملكة المغربية -نتيجة قرار فوقي لم يأخذ بعين الاعتبار مدى نضج البيئة المحلية على كافة مستوياتها (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية) وموائمتها لهذا المفهوم، مما أفرز لنا مفهوما غامضا من الناحية النظرية وغائبا غالبا من الناحية العملية الميدانية، وقد تبين من خلال دراستنا هذه بأن جوهر الأزمة الحقيقية التي يعيش في ظلها المجتمع المدني المغربي هو تمازجه إراديا ولا إراديا مع مكونات المجتمع السياسي، مما جعلت رهاناته تكتسي نوعا من الضبابية، فأصبحت مهمة الفصل بين مطالب الأحزاب السياسية ومطالبه هو كبنية مستقلة مهمة معقدة، خاصة في ظل تشجيع النظام لهذه السياسة ودعمها من جهة أخرى بمجتمع مدني مفبرك يتعامل معه وقت الأزمات المختلفة " **الجمعيات الجهوية**".

الهوامش:

1 - الطيب البكوش، " المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03، (1996)، ص89 -90 .

2 - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ط3)، ص 63 .

3 - الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، ع10، (نوفمبر 2006)، ص 121.

4 - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 64.

5- Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press, 1977), pp.446- 447

6 -وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992)، ص 119

7 - ساحلي مبروك، " دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 7 -8 ديسمبر 2011)، ص 75.

8 - ياسر صالح، "المجتمع المدني والديمقراطية "، (دار الشرق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005) ، ص 8.

9 -محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 176، (جانفي 1993) ، ص.1 - 8.

10 - ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص77 .

11 -علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية(مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2004، ط1)، ص68.

12 -إبراهيم حسنين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر(مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2006، ط1)، ص 173.

13 -عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، " مجلة المفكر، (جامعة بسكرة، ع 5، مارس 2010)، ص 12.

14 -عبد الوهاب حميد رشيد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003)، ص 87.

15 -حسين علوان البيج، " الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 161.

16 -حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ط1)، ص 107.

17 -الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي، القاهرة، 2007 .

18 -سكينة أصنيب، "دراسة حول الجمعيات المغربية"، تاريخ الاطلاع: يوم 2012/01/29

http,www, maghras,com.

19 -عبد الله عطاش، "القوانين المؤسسة للعمل النقابي"، تاريخ الاطلاع: 2010/8/4

com.attach abdallah www.

20 -نورالدين علوش، المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الإنسان، مجلة الفقه والقانون، ع.4 (مارس 2006)، ص 21.

21 -أمينة هكو، الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ع345 (نوفمبر 2007)، ص 78.

22- Sarah Ben Néfissa, Pouvoir et Associations dans Le Monde Arabe, CNRS Editions, Paris, 2002, p 44.

23 -نورالدين علوش، مرجع سابق، ص24.

24 -عائشة بلعربي، "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب: تأكيد مواطنة النساء"، ورقة مقدمة إلى الندوة التي نظمت حول، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي(دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998، ط1)، ص 117.

25 -محمد الصغير جنحار، "التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل"(تقرير جوان 2004)، ص 28.

26- Sater ، James Nadim، Civil society and political change in morocco، doctora thesis Durham university, 2003, Avialable at Durham E- theses online: http: // etheses.dur.ac.uk./1257/,p 101.

27 -المملكة المغربية، دستور 2011.

28 -نورالدين علوش، مرجع سابق، ص 21.

29 -محمد صلحيوي، "حركة 20فبراير: مقولات ومسار"، تاريخ الاطلاع: 2011/7/15
http//www .salhiwi mohamed .com

30 -إدريس لكريني، التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، ع.2130 (أفريل 2011)، ص 48.

31 -محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ط1) ، ص 232.

32 -محمد شقير، نفس المرجع السابق، ص 236.

33 -أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2)، ص 138.

34 -فازية ويكن، "فاعلية المجتمع المدني في المغرب في مواجهته استراتيجية الدولة التدخلية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 8/7 ديسمبر 2011)، ص 178.

35 -محمد الصغير جنجار، مرجع سابق، ص 11.

36 -محمد شقير، مرجع سابق، ص 236.

37 -عبد الرحيم العطري، "صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة "، مجلة دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، ع.9 (2006)، ص 126.

38 -عصام العدوني، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق "، مجلة إضافات، ع.5(2009)، ص159.

39 -يونس مجاهد، "المجتمع المدني والتجربة المغربية "، ورقة مقدمة إلى الندوة التي نظمت حول: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي (مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 20 -18 أفريل 2004)، ص 94.

40 -فازية ويكن، مرجع سابق، ص 168.

41 -حميد أربيعي، " دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية الحريات العامة"، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، ع.5 (2003)، ص 91.

42 -ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2)، ص 282.

43 -يونس برادة، "الإشكالية الانتخابية في المغرب مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي"، ورقة بحثية مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر حول: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية (أكسفورد، 18 أوت 2008)، ص 22.

44 -محمد الرضواني، المغرب: الانتخابات التشريعية وآفاق الانتقال الديمقراطي، مجلة رهانات، ع.9 (شتاء 2009)، ص 25.

45 -يونس مجاهد، مرجع سابق، ص90.

46- Helmut Anheier «l'indice de la Société Civile »,www.Civicus.org/ new /media/ civicus report 2031.Doc

47 -عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 133.

48 -سلمان بونعمان، وظائف النخب المحلية في النسق السياسي المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 27 (يناير 2007)، ص 100.

49 -يونس مجاهد، مرجع سابق، ص 92.

50 -خالد سليكي، في نقد المجتمع المدني، مجلة رهانات، ع.4 (خريف 2007)، ص 15.

51. -محمد الصغير جنجار، مرجع سابق، ص51.

52 -عبد اللطيف الخمسي، المجتمع المدني والمسألة السياسية، مجلة رهانات، ع.11 -12 (2009)، ص 9.